



سالم الأذينة

الأذينة: لا يمكن إيجاد منظومة إسكانية دون توفير الطاقة الكهربائية

أشاد وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير البلدية سالم الأذينة بإجتمع اللجنة الإسكانية (أمس) واصفا إياه بالمتحمس والذي نوقش خلاله 3 مشاريع حيوية تتعلق بهيئة المدن الإسكانية والرعاية السكنية والطاقة الكهربائية. وقال الأذينة في تصريح عقب الاجتماع المطول لا يمكن إيجاد منظومة إسكانية دون توفير الطاقة الكهربائية فيما يخص تعديل قانون 39 بإنشاء محطات توليد الكهرباء والماء.

الهاجري: لإجراء اختبارات الدور الثاني بعد ظهور النتائج مباشرة

وكذلك تفرغ إدارة المدرسة للعام الدراسي الجديد فقط، لذا فإننا نتقدم بالإقتراح برغبة الثاني لتكون اختبارات الدور الثاني لنهاية العام الدراسي بعد أسبوعين من ظهور نتائج الطلبة مباشرة».

وأقترح الهاجري إضاب حرصا على توفير التسهيلات الاجتماعية والصحية التي هي متطلبات المعاق والتي تحتاجها هذه الفئة بصفة خاصة ومواصفات خاصة، لذا فإننا نتقدم بالإقتراح برغبة التالي: إنشاء مستشفى متخصص لذوي الإعاقة بكامل أقسامه وكوادره المتخصصة».



ماضي الهاجري

قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحا برغبة جاء فيه: تقوم وزارة التربية بتحديد موعد اختبارات الدور الثاني لنهاية العام الدراسي بعد ثلاثة أشهر من اعلان نتائج الطلبة، ونظرا لطول الفترة وسلباتها على الطالب والأسرة ومنها عدم امكانية الطلبة بالتسجيل بالجامعات والمعاهد وعدم الاستفادة الأسرة من الاجازة والقلق الذي تكون به الأسرة لحين موعد الاختبارات. وحرصا على ان يكون الطالب متاهيا للاختبار ومستعدا ذهنيا لعدم طول فترة انتظار موعد الاختبارات.

الطاحوس: ما عدد الطائرات

المزمع التعاقد عليها لصالح «الكويتية»؟

كانت الإجابة بنعم برجي إفادتي بكل البيانات ذات الصلة. 7 - ما التكاليف المقدرة لهذه الصفقات ومدى الإفادة منها في ظل تخصيص المؤسسة وتحولها الى شركة مساهمة؟ على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه البيان من مستندات.

بيان الجهة التي يجري التعاقد معها، وهل يوجد وسطاء في هذه الصفقة؟ إذا كانت الإجابة بنعم برجي إفادتي بها تقيدا بالقانون.

3 - هل تم تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر قبل الإقدام على هذه الإجراءات؟ إذا كانت الإجابة بنعم برجي موافاتي بكل المعلومات والتفاصيل والقرارات ذات الصلة.

4 - ما أسباب قرار إلغاء الصفقة السابقة لشراء الطائرات (المطلق عليها اسم الطائرات الهدية)؟

5 - ما الأسباب التي أدت الى استقالة رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومجموعة من المختصين على ضوء ما حدث من تساؤلات حول قرار إيقاف استكمال صفقة الطائرات الهدية؟

6 - هل تنازلت إحدى الشركات المتقدمة في هذه الصفقة عن دورها لصالح المؤسسة؟ إذا

وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالاً إلى وزير المواصلات عيسى الكندري جاء فيه: تناولت الصحف المحلية خلال الأونة الأخيرة المشكلات التي تعاصر تحديث أسطول طائرات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وعاصرت هذه الإجراءات العديد من التدخلات مدعومة بتضارب المعلومات التي قد يترتب على حدوثها إهدار غير مبرر للمال العام وبمبالغ تؤثر سلبا في الميزانية المخصصة لهذا الغرض الى جانب ما يواجه المؤسسة حاليا من خسائر، وتدارك هذا الأمر ومعرفة حقيقة ما يجري في هذا الخصوص، لذلك يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التي وصلت إليها مشاورات ومناقشات تحديث الخطوط الجوية الكويتية بالجديد من الطائرات قرابة التعاقد الخارجي؟

2 - ما عدد الطائرات المزمع التعاقد عليها شراء وتأجيرا مع



أسامة الطاحوس

عاشور يطلب أسماء أعضاء لجنة الترقيات

والتعيينات في كلية العلوم

التعيين وتوضيح القسم العلمي للشاكي وماذا كان قرار لجنة التظلمات منذ العام 1995 حتى تاريخ السؤال، ويرجى تزويدي بقائمة بالقضايا المرفوعة في المحكمة بشأن أي قضية للترقية أو للتعيين رفعا أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم وتوضيح القسم العلمي للشاكي وهل كسبها الشاكي أم خسرها منذ عام 1995 وحتى تاريخ السؤال، وما أسباب عدم تعيين عميد كلية العلوم منذ أكثر من سنة؟

قدم النائب صالح عاشور سؤالاً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الجحرف جاء فيه: يرجى تزويدي بأسماء أعضاء رؤساء لجنة الترقيات والتعيينات في كلية العلوم جنسياتهم منذ العام 1980 حتى تاريخ السؤال، وفي حال تكرار بعض الأسماء إبداء سبب التكرار وعدم التدوير، ويرجى تزويدي بقائمة بحالات التظلمات التي رفعا أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم بشأن الترقيات أو

قويهان لتعديل قانون الدائرة الإدارية

بما يكفل حق التقاضي في قضايا الجنسية

للبلاد وإيكاد يخلو تقرير لمنظمة حقوق الإنسان إلا ويشير الى هذا الملف.

وطالب قويهان الحكومة بالدرجة الأولى ومجلس الأمة بالمشاركة والإسهام في اقرار هذا القانون خاصة إذا ما كانوا ينشدون الانصاف لهذه الشريحة المظلومة ورفع سمعة البلاد في مجال حقوق الإنسان.

وجاء في قانون قويهان ما يلي:

المادة الأولى

يستبدل نص البند (خامسا) من المادة (1) من القانون رقم 20/ 1981 بشأن إنشاء دائرة بالحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ليصبح كالتالي: الطلبات التي يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات النهائية ومن ضمنها مسائل الجنسية وإقامة وإبعاد غير الكويتيين ويستثنى من ذلك دور العبادة.

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.



حمدان العازمي



د. حسين قويهان



صالح عاشور



عدنان عبد الصمد

العديدة التي يجب متابعتها، ولكن بما أن هناك قانونا للتجنيس، فيجب على الحكومة أن تنفذ القانون ولا ستكون هناك أزمة عدم ثقة بين السلطين».

بدوره، طالب النائب حمدان العازمي الحكومة بضرورة تطبيق قانون التجنيس خاصة بعد تعهدا بحل مشكلة البدون، وإذا لم يتم الحكومة بهذا الاجراء، فإننا نعتبرها مشروع أزمة. مضيفا: أنا اعدت على النواب الذين كانوا في المجلس السابق ان يدافعوا عن القانون ويطلبوا بتنفيذه.

وأكد العازمي على ضرورة أن تنفذ الحكومة أي قانون يتم إقراره في مجلس الأمة - ولا فما فائدة عملنا نحن المشرعين للأمة؟

الف إنسان، ولو في كل سنة تم تجنيس أربعة آلاف لمن يستحق أيضا فستبقى المشكلة قائمة.

وأبدى عبدالصمد خشية من أن تتطور العملية وتصبح أزمة بين السلطين التشريعية والتنفيذية، خاصة أنه قد تم تقديم استجواب الي سمو رئيس الوزراء فيما يتعلق بقضية البدون، مضيفا: نحن لا نريد التأخير ونبحث عن الاستقرار والإنجاز، ولكن هذه «دنبلة»، يجب علاجها.

من جانبه، قال النائب د.حسين القويهان انه اذا لم يتم تنفيذ قانون التجنيس قبل نهاية العام، فهذا يعتبر مخالفة صريحة للقانون الذي صوتت عليه الحكومة والتزمت به، مضيفا أن «ملف البدون من الملفات

في هذا الفصل التشريعي عن البدون بحوالي 15 استفسارا. وتابع عبدالصمد: نقول للحكومة ان ترك القضية للزمن جعلها معقدة، ونأمل ألا يأتي اليوم الذي نجبر فيه على حلها خلاف الحل الذي نريده من اللجوء الى منظمات عالمية وحقوقية، مضيفا: وبالتالي تترامم هذه المشكلة وتعقدها ليس من صالح الكويت على الإطلاق، حيث أصبح لفظ «البدون» شائعا في الأمم المتحدة، ومع الأسف فإنهم يعتبرون القضية نقطة سوداء في الملف الكويتي.

وتمنى عبدالصمد من الحكومة أن تكون جادة في حل هذه المشكلة، متساركا: نحن لا نقول ان تمنح الجنسية للكل، ولكن البدون الآن أكثر من مائة

طالب النائب صالح أحمد عاشور وزير الداخلية بسرعة تطبيق قانون تجنيس 4000 من مستحقي الجنسية من البدون لعام 2013 والذي تم إقراره في المجلس المبطل السابق، حيث أنه لم يتبق على المهلة القانونية لتطبيق القانون سوى 25 يوما.

وطالب النائب عاشور وزير الداخلية بسرعة حسم ملف البدون الذي استمر أكثر من ستة عقود بلا حل، واستمرت معاناة أكثر من 100 ألف إنسان يعيشون على هذه الأرض بلا هوية وبلا عمل وبلا مستقبل.

كما طالب النائب عاشور بتجنيس أبناء الكويتيات بلا مبالغة أو تأخير وضمان الحياة الكريمة للمواطنة الكويتية وحققها في تجنيس أبنائهن وفسلا للقانون وللدستور الذي ساوى بين جميع المواطنين. وفي السياق ذاته، أكد النائب عدنان عبدالصمد أن «الحكومة غير جادة في حل مشكلة البدون، وهذا ما أكدنا عليه مرارا وتكرارا، وقد سبق أن تم تقديم مثل القوانين محددة الأعداد للتجنيس ولم تنفذ» مضيفا: ونحن نؤمن مثل هذا التجاهل الحكومي للقانون وكان لي أول سؤال

«الميزانيات» تطالب بفك التشابك بين «الديوان» ومجلس الخدمة المدنية

عبدالصمد: اجتماع يحضره رؤساء المجلس والحكومة وديوان المحاسبة ووزير المالية لدراسة الملاحظات على الحسابات الختامية

«الميزانيات» تطالب بفك التشابك بين «الديوان» ومجلس الخدمة المدنية

عبدالصمد: اجتماع يحضره رؤساء المجلس والحكومة وديوان المحاسبة ووزير المالية لدراسة الملاحظات على الحسابات الختامية

المقبل لبحث آلية معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة على الحسابات الختامية للوزارات والجهات الحكومية. والى موضوع مختلف، دعا عبدالصمد الحكومة الى التعاون مع مجلس الأمة في اقرار مقترح بقانون في شأن الحد من تكرار المخالفات التي يسجلها ديوان المحاسبة والحد كذلك من استمرار الفساد المالي والإداري.

من سنتين ما أدى الى تراكم نحو 28718 ديوارا. وأضاف ان من هذه الملاحظات ضرورة تفعيل ادارة التدقيق الداخلي، لاسيما مع وجود بطالة من حملة الشهادات التي تؤهلهم لشغل هذه الوظيفة، ما يؤدي بالتبعية الى تفعيل الإدارة. من جانب آخر، توقع عبدالصمد عقد اجتماع يحضره رؤساء المجلس والحكومة وديوان المحاسبة ووزير المالية الأسبوع بعد

من رئيس مجلس الخدمة المدنية باتخاذ القرارات المتعلقة بالمجلس. وأشار عبدالصمد الى الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة حول ديوان الخدمة المدنية ومنها المركزية في تسليم المعلومات الى ديوان المحاسبة وتأخر تسليم ديوان المحاسبة بالمعلومات المطلوبة وعدم استخدام التجهيزات الآلية المتعلقة بتحويل اجور العمالة الى البنوك منذ أكثر

ديوان الخدمة المدنية الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء من شأنها تشتيت المسائلة بين وزيرين مسؤولين عن جهازين حكوميين تتشابك اختصاصاتهما. وأضاف ان مجلس الخدمة المدنية شكل لجنة مفوضة باتخاذ القرارات بعضوية كل من رئيس المجلس ووزير المالية ما يعنى عمليا ان عضوية اللجنة من شخص واحد هو وزير المالية المفوض

دعت لجنة الميزانيات والحساب الختامية البرلمانية الى هذه التشابك الحاصل بين ديوان الخدمة ومجلس الخدمة المدنية، كما اوصت بمراعاة ملاحظات ديوان المحاسبة ومعالجتها. وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح للمصاحفين، ان تبعية مجلس الخدمة المدنية لرئيس الحكومة وتفويضه وزير المالية برئاسته وتبعية

الكندري يسأل وزير المالية عن تأسيس شركة للاستثمار في البنية التحتية للمملكة المتحدة

شركة للاستثمار في البنية التحتية للمملكة المتحدة

للإستثمار وسنوات الخدمة ووظائفهم؟ وهل تم التجديد لبعض موظفي الهيئة العامة للاستثمار برجي تزويدي بالأسماء وما الأسباب؟ وهل سياسة الاستغناء عن الموظفين جار تنفيذها في كافة قطاعات الهيئة وفي مكاتبها الخارجية والداخلية؟ وهل تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتغيير مجالس ادارتها كل اربع سنوات او التجديد لهم وما أقصى فترة للتجديد؟ وهل قامت الشركة المذكورة بإبرام اي عقود مع شركات مقاولات؟ وهل تمت ترسية مناقصات من قبل الي بعض الشركات؟ يرجى تزويدنا بكافة البيانات المتعلقة او اي عقود مع ذكر القيمة الاجمالية لتلك العقود.

الشركة مع الهيكل التنظيمي لها وذكر اسماء كل من يشغلون الوظائف الاشرافية مع السيرة الذاتية لكل منهم على حدة؟ وما رواتب القياديين في هذه الشركة بدءا من مديرها التنفيذي؟ وما المميزات المالية والمعنوية التي يتم منحها لهم عند تعيينهم؟ وهل تم الاستغناء عن خدمات بعض الموظفين الكويتيين العاملين في مكتب الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة الاخيرة وتحديدًا من 2012/1/1 حتى تاريخ هذا السؤال؟ وما هي الأسباب؟ وهل تم الاستغناء عن موظفين غير كويتيين؟ يرجى تزويدنا بكشف الأسماء مع الأسباب؟ كما يرجى تزويدي بأسماء جميع موظفي مقرر الهيئة العامة

الهيئة العامة للاستثمار في لندن، وما الأصول والأرصدة التي وضعت تحت تصرف إدارة هذه الشركة؟ وما سبب فصل موقع هذه الشركة من مقر مكتب الهيئة العامة للاستثمار في لندن؟ وما أسباب عدم تعيين كويتي لشغل الإدارة التنفيذية في الشركة سالفة الذكر؟ ولماذا لم تتبع الطريقة التقليدية في الإعلان عن وظيفة مطلوبة في المكتب وإعطاء فرصة للكفاءات الوطنية للتقدم لها؟ وفي حال الإعلان عن هذه الوظيفة، يرجى تزويدي بأسماء والسيرة الذاتية لكافة المتقدمين ان وجدت؟ ونتائج مقابلاتهم ان وجدت ايضا؟ ويرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لمن يشغل منصب الإدارة التنفيذية والسيرة الذاتية لكافة قياديين هذه



فيصل الكندري

وجه النائب فيصل الكندري سؤالاً برلمانياً الى الشيخ سالم عبدالعزيز جاء فيه: نمني إلى علمنا ان الهيئة العامة للاستثمار قامت بتأسيس شركة للاستثمار في البنية التحتية وذلك في المملكة المتحدة وبيزنانية مالية ضخمة، وأن مكتب الهيئة العامة للاستثمار في لندن قام بتعيين وتسليم إدارة الشركة التي تم تأسيسها لشخص عربي (غير كويتي) كما ان المكتب منحه كافة الصلاحيات لإدارة الشركة وذلك بالرغم من وجود كفاءات وطنية قادرة على تولى هذه المسؤولية وشغل هذا المنصب.

وبناء على ما تقدم يرجى إفادتي بالتالي: ما قيمة رأسمال الشركة التي تم تأسيسها من قبل مكتب

التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية».

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون كما يلي: إن الإعاقة مترجمة منها الخفيفة والمتوسطة والشديدة وقد جاء بالقانون باستثناء

التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشا تقاعديا يعادل 100٪ من المرتب إذا بلغت من الخدمة المحسوبة في المدة 20 سنة للذكور و10 سنوات للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقا للشروط والضوابط

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون باستبدال نص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع إعطائه صفة الاستعجال. وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي: «استثناء من أحكام قانون

عسكر: المكلف برعاية معاق يستحق معاشاً تقاعدياً بنسبة 100٪ إذا بلغت خدمته المحسوبة في المعاش 20 سنة

عسكر: المكلف برعاية معاق يستحق معاشاً تقاعدياً بنسبة 100٪ إذا بلغت خدمته المحسوبة في المعاش 20 سنة

التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية».

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون كما يلي: إن الإعاقة مترجمة منها الخفيفة والمتوسطة والشديدة وقد جاء بالقانون باستثناء

التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشا تقاعديا يعادل 100٪ من المرتب إذا بلغت من الخدمة المحسوبة في المدة 20 سنة للذكور و10 سنوات للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقا للشروط والضوابط



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون باستبدال نص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع إعطائه صفة الاستعجال. وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي: «استثناء من أحكام قانون